



باشرت وزارة الاتصالات، بتنفيذ مراحل مشروع "الحكومة الالكترونية"، الذي يربط دوائر الدولة ببعضها عبر شبكة انترنت عنكبوتية، حيث يسهم بالاستغناء عن الاسلوب الورقي الذي يستهلك المال والجهد والوقت للمواطن والدولة في آن واحد، وكما يؤكد مستشار مالي إنه سيسهم بخفض النفقات التشغيلية للدولة وعموم المصالح الأهلية بنسبة لا تقل عن 2-5% من الناتج المحلي الاجمالي، يرى خبير إن للمشروع عوائد مالية سنوية ضخمة جدا لخزينة الدولة، ناهيك عن تقليبه نسب الفساد والرشوة والعمالة في الوزارات والقضاء بعض المباني من الوزارات واختزالها بدائرة واحدة، معتبراً دخول مجلس الوزراء بشكل مباشر لإنجاز هذا المشروع سيجبر الجميع على استخدامه.

يوفر عوائد مالية ضخمة سنوياً للخزينة العامة

الاتصالات: تبدأ تطبيق "الحكومة الالكترونية" وتؤكد إنه سيقص الوقت والمال للمواطن

■ **خبير: المشروع يقلل نسب الرشوة والكلف التشغيلية والعمالة بوزارات الدولة**

□ بغداد / المدى

ووقعت الشركة العامة للاتصالات إحدى تشكيلات وزارة الاتصالات عقداً مهماً مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء يتضمن ربط جميع وزارات الدولة الاتحادية بتقنيات الكابل الضوئي في خطوة عملية لتنفيذ برنامج شامل لتطبيقات الحكومة الالكترونية بين جميع دوائر الدولة وفق العقد المرقم ٢٠١٧/٣ مع الشركة العامة للاتصالات.

وقال مدير قسم الإعلام في وزارة الاتصالات ناطق أحمد إبراهيم على هامش توقيع العقد: إن دائرة العلاقات تقوم بتنفيذ الأعمال المدنية لهذا المشروع منذ فترة، وهي مد وربط كل الوزارات بالكابيل الضوئي ومن اتجاهين بسعة ٤٨ شعبة جهزت من قبل شركة دبي للصناعات الكهربائية "منتج وطني" وكذلك تقوم بأعمال حفر أخدود بعرض ٣٥ سم وعرض ١٠ سم ومد (ديوريلين) تمهيداً لهذه الكابلات، كما أنها تلتمز بإنجاز العمل خلال ١٨٠ يوم عمل بدأت المباشرة بها في ٢٠١٧/١١/١٩ من قبل خمس مجاميع عمل متكاملة واحدة من اتصالات الكرخ والأربعة من هيئة الكابل الضوئي ونفذ المسار الأول لربط الأمانة العامة لمجلس الوزراء باتجاه بدالة الجادرية وستباشر بالمسار الثاني خلال الأيام المقبلة.

وأضاف: إن هذه الخطوة تعد الأولى ضمن مشروع الحكومة الالكترونية التي تتبعها مرحلة ربط المحافظات. حيث إنه يعتبر من المشاريع المهمة والحديثة الهدف منه النهوض بقطاع الاتصالات وتحديثه ورفع كفاءته ليكون بمصاف البلدان المتقدمة والتي اعتمدت تطبيقات الحكومة الالكترونية منذ وقت مبكر، ويهدف الحصول على شبكة "انترنت" مؤمنة وموثوقة بين كل الدوائر توفر خدمات عقد المؤتمرات والمكالمات الفيديوية والمخاطبات الالكترونية من خلال هذه الشبكة والاستغناء عن الاسلوب الورقي الحالي المعتاد الذي يستهلك المال والجهد والوقت.



يختزل الزمن ويقلل من تعامل المواطن مع الموظف في دوائر الدولة

مثل مبالغ القرطاسية والأثاث والإدانة والصيانة ويسهم في عزل بعض المباني من كل وزارة واختزالها في دائرة واحدة.

واستدرك علي: نعم في البداية ستحارب بعض المافيات هذا المشروع لأنه سيلغي نسب دخلهم المئات من الفساد، ومن الممكن أن يحدثوا خللاً متعمداً في النظام حتى يضطر المواطن لرجعة الدوائر، لكن في النهاية سيقدر المشروع، ناهيك عن تقليبه للازدحامات، مردفاً قوله: كما علمنا ستكون هناك شبكتان تربط المواطن بدوائر الدولة حيث يجد معاملته من خلالها وهي شبكة انترنت عنكبوتية عامة والأخرى "تسمى انترانيت"، وهي شبكة ربط داخلية مغلقة جداً خاصة فقط بين دوائر الدولة المعنية، وتخصص بالمراسلات والكتب الداخلية وكذلك عن صحة الصدور والشؤون الأخرى، وهي شبكة وطنية تكون محمية بشكل مطلق يصعب حدوث عملية اختراق لها.

وأكد: مع أن هذه العملية لم تجد في البداية تعاوناً كبيراً بين الوزارات ومؤسسات الدولة، حيث وصلت الى حد عرقلة الأمر بشكل كبير، إلا أن تدخل مجلس الوزراء بشكل مباشر لإجبار هذه الدوائر على استخدام تلك الأجهزة وهذه المنظومة وتطبيق النظام الجديد، الأمر الذي يؤكد أننا سنشهد خلال أسابيع قليلة ربط جميع الوزارات في هذا المشروع، لكن يجب أن تكون هناك اعلانات في نفس تلك الوزارات ودوائرها لإدخال قاعدة البيانات الموجودة على الورق الى قاعدة بيانات الكترونية حتى يكون العمل وقتها متكاملًا سواء داخل الوزارة أو خارجها.

وشرعت الوزارة في إدخال منظومة الكابل الضوئي إلى العراق خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧، مبينة أن المنظومة سوف تساهم في تخفيض أسعار الإنترنت إلى نحو ٥٠ بالمئة، فيما أشارت إلى وجود منافسات قانونية بشأن أحقيتها في مشروع الرخصة الرابعة (G4) للهاتف النقال، كما بينت أنها سوف تجني أرباحاً مالية كبيرة نتيجة تنفيذ هذا المشروع.

نسبة الفساد والرشوة والابتزاز حيث يجعل المواطن يتعامل مع الحكومة بشكل مباشر، الأمر الذي يساعد المواطن على إنجاز معاملته بشكل أسرع، هو أيضاً ستكون له فائدة اقتصادية كبيرة جداً وعوائد مالية سنوية لخزينة ضخمة، كونه سيقبل من نسب العمالة في دوائر الدولة وينهي التماس المباشر بين المواطن والموظف، ويقلل من الكلف التشغيلية للوزارات

الصدور وسرعة الانجاز والتراسل بين المؤسسات الحكومية وغيرها، بالتالي لابد أن تكون له عوائد مالية مهمة للبلد.

من جهة أخرى يرى الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي في حديث لـ "المدى"، ان هذا المشروع ستكون له عدة فوائد اقتصادية اجتماعية كبيرة جداً، فهو يختزل الزمن ويقلل من تعامل المواطن مع الموظف في دوائر الدولة مما يقلل

المشروع بعد من المشاريع المهمة، كونه سيسهم بخفض النفقات التشغيلية للدولة وعموم المصالح الأهلية بنسبة لا تقل عن 2-5% من الناتج المحلي الاجمالي وبالتدريج، كما إنه سيرفع من كفاءة الأداء الحكومي وسلامته وحماية معاملاته من الغش أو التلاعب، مستدركاً قوله: من جهة أخرى فهو سيؤدي الى انخفاض كلفة المعاملات ولاسيما في حل مشكلات صحة

ببعض الأعمال المدنية كبناء السياج الخارجي لبنائية المزرعة، كما قمنا بإنشاء قاعة بناية التراسل في المديرية وتم الشروع بالأعمال المدنية وأعمال الحدل وصب الاساسات الخرسانية وقواعد الدعامات الكونكريتية وتهيئة القاعة حسب المعايير الخاصة بالتراسل وحسب المواصفات المطلوبة. المستشار المالي مظهر محمد صالح يقول في حديث لـ (المدى)، إن هذا



الشركة العامة لموانئ العراق إعلان للمرة الثالثة (فرصة استثمارية) رقم / ٤

تعلم الشركة العامة لموانئ العراق عن وجود فرصة استثمارية للنشاط التجاري وفق مبدأ التشغيل المشترك وبموجب نص المادة (١٥) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ لمشروع تأهيل وإدارة وتشغيل جزيرة (حجام) الواقعة مقابل ميناء أم قصر الجنوبي بمساحة ٢,٥٥٨,٩٧٧ م^٢ (مليونان وخمسمائة وثمانية وخمسون ألف وتسعمائة وسبعة وسبعون متر مربع).

فعلى الشركات الراغبة في إنشاء وإدارة المشروع أعلاه مراجعة الشركة العامة لموانئ العراق / قسم التشغيل المشترك على العنوان المبين ادناه وخلال ساعات الدوام الرسمي لتقديم العروض والدراسات الفنية والمالية يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/١/٣ وسيكون فتح صندوق العطاءات في يوم الغلق في مقر الشركة العامة لموانئ العراق / البصرة علماً أن تقديم العطاءات الكترونياً غير مسموح به وكذلك ترفض العطاءات المتأخرة .

خلال فترة الإعلان يمكن الاستفسار عبر العنوان ادناه:

رياض سواي شمخي

المدير العام / وكالة

للشركة العامة لموانئ العراق

رئيس مجلس الإدارة

ports_jointoperating@yahoo.com

jod@scp.gov.iq



فقدان شهادة

فقدت مني شهادة بكلوريوس طب اسنان جامعة بيركوف الصادرة من أوكرانيا باسم (مروان شاكر احمد خضير) . يرجى من يعثر عليها الاتصال بالرقم (٠٧٧٣٧٧٠٥٨٠٥)

العبادي يوجه بتمويل الإعمار بمبلغ 5.5 مليار دينار لاستكمال إنجاز أكثر من ألفي وحدة سكنية

□ بغداد / المدى

وجه رئيس الوزراء حيدر العبادي، الاثنين، بتمويل وزارة الإعمار والإسكان بمبلغ ٥,٥ مليار دينار لاستكمال إنجاز "ألفي وحدة سكنية" في عدد من المحافظات، فيما سيتم توزيعها على الفئات المحددة لها وفي مقدمتها "عوائل الشهداء". وقال المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء في بيان صحافي تلقى (المدى) نسخة منه، إن رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي ترأس، الاثنين، اجتماعاً للجنة العليا للمبادرة الوطنية للسكن، موضحاً أنه استعرض، خلال افتتاحه الجلسة، رؤية الحكومة المستقبلية لوضع استراتيجية ناجحة من أجل تأمين إسكان مناسب للمواطنين والاعتماد على الشركات الرصينة، وأن تكون الدولة راعية لهذه المشاريع، وتوفير المزيد من الوحدات السكنية ضمن خطة إسكان طموح، وأضاف المكتب، إن العبادي تطرق الى الفجوة الحاصلة في هذا المجال بعد توقف الحكومات السابقة منذ ثمانينيات القرن الماضي عن تبني مشاريع إسكان جماعية، مما كلف المواطن الكثير في سبيل إيجاد سكن مناسب له، وبالتالي أثرت على دخله وعلى اقتصاد الدولة بشكل عام، مشيراً الى أنه "استمع الى الملاحظات التي طلبها من أجل النهوض بالواقع السكني للبلد والانتقال الى مصاف الدول الناجحة في هذا المجال"، وبين المكتب، إنه تم خلال الاجتماع إقرار خطة العمل التنفيذية لسياسة الإسكان الوطنية وتفعيل دور دائرة الإسكان الوطني في متابعة تصاميم وتنفيذ الوحدات والمجمعات السكنية". لافتاً الى أن "العبادي وجه بتمويل وزارة الإعمار والإسكان بمبلغ ٥,٥ مليار دينار لاستكمال إنجاز أكثر من ألفي وحدة سكنية في عدد من المحافظات وتوزيعها على الفئات المحددة لها وفي مقدمتها عوائل الشهداء". وكان مجلس الوزراء صوت، الثلاثاء (٢١ تشرين الأول ٢٠١٧)، على تحديث سياسة الإسكان الوطنية في العراق، فيما اتخذ قراراً بشأن السيارات العاملة بمنظومة الغاز السائل، وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء أعلنت، الخميس (١٢ كانون الثاني ٢٠١٧)، عن حاجة العراق إلى إنشاء ما لا يقل عن مليوني وحدة سكنية لحل أزمة السكن، فيما أكدت أن ما أنجز في هذا المجال لا يتناسب مع حجم الحاجة لتوفير السكن اللائق للمواطنين.